

(صدر القرار التالي)

في الطعن رقم / ١٥٥٢ لسنة ٢٠٢٠

المقدم من / سامح محمد صابر السيد

ونشاطه / تصرفات عقارية .

ملف رقم / ٣ / ٣٧ / ١٩٩ / ٩٦١ / ٩

الكيان القانوني / فردي .

العنوان / ش مرتضى زايد من ش المرور الباجور - منوفية

ض

مأموريه ضرائب الباجور بشأن ضريبة التصرفات العقارية عن عام ٢٠١٥ .

الوقائع

- تتلخص وقائع الطعن حسبما تبين من أوراقه المعروضة أمام اللجنة فيما يلي :-

- تم الاطلاع لدى محكمة الباجور الجزية وتبين من الاطلاع مايلي :-

-الدعوي رقم ٤٤٩ لسنة ٢٠١٥ صحة توقيع :-

إسم المتصرف (البائع) :- سامح محمد صابر السيد

إسم المتصرف إليه (المشتري) : أحمد فاروق محمود

مضمون التصرف :- قطعة أرض مساحتها ١٢٣ متر يقع بحوض الغفارة

الغرض من البيع :- البناء

قيمة التصرف :- ٤٠٠٠٠٠ ج

تاريخ التصرف :- ٢٠١٥ / ٨ / ١٤

وقامت المأمورية تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ باحتساب قيمة الضريبة كمايلي :-

قيمة الضريبة = ٤٠٠٠٠٠ ج $\times$ ٢.٥ % = ١٠٠٠٠ ج .



والمقرر دستوراً ببدء ضريبة التصرفات العقارية على نموذج ٨ عشاري بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ٢٠١٨.

وتقدم الممول بالطعن على النموذج بتاريخ ١ / ١ / ٢٠١٩. وأحيل إلى لجنة الطعن المختصة حيث ورد للأمانة الفنية للجان الطعن الضريبي بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ٢٠٢٠ تحت رقم وارد ٥٧٩١. وقيد الطعن بسجل بطون اللجنة تحت رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٠٢٠. وقامت بإعلان طرفي النزاع بجلسة ١٢ / ١٢ / ٢٠٢١.

لإجراءات التوبة. وفيها حضر الطاعن بشخصه رقم قومي ١٠١٦٧٠١٥٧٧. ٢٨١١. الباجور منوقية وقدم مذكرة دفاع ومرفق بها صورة ضوئية لبعض المستندات وطلب حجز الطعن للقرار. لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٦ / ١ / ٢٠٢١. وفيها صدر القرار التالي:

العلم

ما يلي:

وفي الموضوع : لما كان الثابت من الأوراق تقديم مذكرة دفاع مرفقاً بها حافظة مستندات والتي تحتوي على

من الناحية الشكلية :- وحيث ان الطعن قد استوفى كافة اركانته الشكلية فهو مقبول شكلاً

بعد الاطلاع على أوراق الطعن والمداولة فالتونا .

١- صورة ضوئية من العقد الاجنبي الى

٢- صبغة فضولية من قوار لحنه طعن للاسترشاد بها كحالة مثل

وتتلخص دُفُوع وطلبات الطاعن فيما يلي :

المطالبة بصفة أصلية إلغاء ضريبة التصرفات العقارية محل العقد لعدم الخضوع -#

وإحتياطياً :- المطالبة بإعادة الملف للسامورية لكي تقدم الدليل المادى على خضوع قطعة الأرض للضريبة

الضريبة

واللجنة بعد دراستها لأوراق الطعن وإستيعابها لما جاء بمذكرة الدفاع تقرر الآتي

يخصص الطاب الأول

واللجنة بدراستها لأوراق الطعن تبين أن الحالة تقديرية وطبيعة النشاط تصرفات عقارية وحيث تبين
للجنة من الصورة الضوئية للعقد الابتدائي والمرفقة بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن بالبند الخامس
من العقد أن قطعة الأرض المبيعة قد آلت إلى البائع بموجب الميراث الشرعي عن مورثه المرحومة
عزيزة توفيق زايد وهي غير خاضعة طبقاً لنص المادة ٤٢ في ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لذا تقضى اللجنة إلغاء
ضريبة التصرفات العقارية المحددة من جانب مأمورية ضرائب الباجور، على سنة ٢٠١٥ لعدم خضوع
التصرف للضريبة تطبيقاً لصحيح القانون .

أما بخصوص الطلب الاحتياطي قررت اللجنة الالتفات عنه لإجابة الطاعن إلى طلبه الأصلي

فلهذه الأسباب

قررت اللجنة :- قبول الطعن شكلاً .
ولم يلمح موضوع . إلغاء المطالبة بالضرر بالصلابة الصادرة من المأمورية طبقاً للحيثيات الواردة بهذا القرار .
وعلى لملته من اللجنة إعلان الخصوم بصورة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعدم الوصول .

أمين السر

رئيس اللجنة

(المستشار / محمد حسن عبد الطيف ابوزيد)